مقال تحليلي: 2026/11/26

التماسك المجتمعي والوعي الشعبي كخطِّ الدفاع الأوَّل عن الدولة والمجتمع

علي فواز

مدخل

في الأوقات التي تتعرض فيها أراضي الدول وسيادتها لتهديدات خارجية وانقسامات داخلية، لا تقتصر المواجهة على الدولة وحدها، بل يصبح التماسك المجتمعي والوعي الشعبي دِرعًا حصينًا، ويشكّل ركنًا محوريًا لا يمكن تجاوزه في معادلة الصمود والتكيّف مع التحولات ومواجهة التحديات واحتواء الأزمات. ففي ظل عوامل مهددات الاستقرار وفواعل جلب الفوضى والهشاشة والانقسام المجتمعي، تظهر الانتهاكات الإسرائيلية أحدَ أبرز مهددات الاستقرار المجتمعي والصمود الشعبي، حيث تشير الإحصاءات وفقًا لمركز سجل إلى أن شهر تشرين الأول من عام 2026 شهد تصعيدًا متزايدًا في نوعية وعدد الانتهاكات، حيث بلغ عدد الانتهاكات 395 انتهاكًا، بزيادة بلغت 41% مقارنة بشهر أيلول، وتمثل هذا التصعيد في تكثيف التوغلات البرية باستخدام الدبابات والآليات العسكرية ودوريات المشاة، إلى جانب تنفيذ 36 مداهمة لمنازل المدنيين، بالإضافة إلى إقامة نقاط تفتيش مؤقتة. لم تقتصر الاعتداءات على هذه الأنواع فحسب، بل شملت حالات قتل للمدنيين وأعمال تخريب وتجريف، مثل قلعٍ لأشجار الزيتون وتخريب المحصولات الزراعية وتجريف الأراضي في ريف القنيطرة الجنوبي، والتي تهدد بشكل مباشر مصدر رزق السكان أهالي هذه المناطق.

تكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في الحالة السورية، وما تواجهه من تهديدات داخلية للنسيج الاجتماعي وتدخلات خارجية مستمرة ومتزايدة، إذ تقف الدولة السورية أمام واقع بالغ التعقيد ومعادلة شديدة الحساسية. كيف تبسط الدولة كامل سيادتها في ظل اختلال واضح في ميزان القوى العسكرية، والحفاظ على ضبط النفس لأقصى حد ممكن، وبدون الانجرار إلى مواجهة باهظة الثمن، وألّا تُعرِّضَ الجغرافيةَ السورية لمخاطر لا يمكن التنبؤ بها؟ ليست هذه معادلة بين الرد وعدمه، بل هي دافع للبحث عن أشكال وآليات تعزيز التماسك المجتمعي وتمكين الجبهة الداخلية ورَصُّ الصفوف ورفع الجاهزية والاستعداد لحماية المصالح الوطنية وتعزيز قدرة الدولة والمجتمع على مواجهة التهديدات.

ففي مشهدٍ محتدمٍ وتصعيدٍ مستمر، تصبح كل خطوة للأمام أو للخلف لها حساباتها وانعكاساتها على الدولة والمجتمع على حدٍّ سواء. ثمّةَ بُعدٌ استراتيجي ومساحةٌ يجب الالتفات إليها والعمل عليها وتعزيزها وتقويتها، ألا وهي "المجتمع". إذ يبرز "البعد الاجتماعي" في هذه المعادلة كضرورةٍ تُمليها متطلبات المرحلة، وواقعًا لا يمكن إغفاله أو التغاضي عنه. فالمشهد لا يمكن اختزاله واقتصاره على استخدام القوة العسكرية أو الاكتفاء بالعمل الدبلوماسي الخارجي، فالمجتمع هو صمام

الأمان، وهو اللبنة الأقوى، وهو نقطة الصدام والمواجهة الأولى، وهو خط الدفاع المتجدد بقدرة المجتمع على التكيّف والتعافي.

رأس المال الاجتماعي: حين تتحول الثقة والتماسك الاجتماعي إلى قوة وقدرة وطنية

في ظِلّ كثرة المخاطر المحدقة بالجغرافية السورية ومهددات أمنها وتماسكها وصلابة أفراد مجتمعها، يجدر التفكير واعتبار كيفية حماية المصالح الوطنية ضمن الإمكانيات المتاحة والسبل البديلة للخيارات العسكرية البحتة، وذلك عبر تعزيز الثقة المتبادلة بين المجتمع ومؤسسات الدولة، والتمكين المجتمعي، والاستثمار في الإمكانيات والمهارات والقدرات الموجودة لدى هذه المجتمعات وتقويتها، مما يعمّق شعورهم بالانتماء لوطنهم والارتباط بأرضهم، ويعزز تماسكهم الداخلي بما يحول دون تحويل الضغوط الخارجية إلى انقسامات وهشاشة داخلية.

وبالحديث عن أهمية المَنَعة المجتمعية والتماسك الاجتماعي والترابط والتكامل بين مكونات المجتمع، لا بد من التطرق إلى المعنى التعريفي للتماسك الاجتماعي، حيث يميّز الباحثان ديفيد شيفر ويولاندا فان دير نول (2017) بين رأس المال الاجتماعي والتماسك الاجتماعي، إذ يعتبران التماسك أكثر من مجرد وجود روابط اجتماعية. ويصف الباحثان في تعريفهما للتماسك الاجتماعي ثلاثة أبعاد مترابطة. يتعلق البعد الأول بالعلاقات الاجتماعية: قوة روابط الأفراد وشبكاتهم، والثقة المتبادلة بينهم، ومشاركتهم في الحياة المدنية. أما البعد الثاني فيتعلق بالتواصل والانتماء، أي مدى شعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمعهم ورؤيتهم لأنفسهم جزءًا من كيان اجتماعي أوسع. ويركز البعد الثالث على الصالح العام، الذي يتجلى في التضامن، والمسؤولية عن رفاهية المجتمع، والاستعداد للعمل معًا لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة. يتجاوز التماسك الاجتماعي مجرد تعايش الأفراد أو وجود روابط بينهم، فهو ينمو عندما يثقون ببعضهم، ويشعرون بالانتماء، ويحوّلون تلك العلاقات إلى تعاون ومسؤولية مشتركة. أي بمعنى آخر هو القدرة على استيعاب الصدمات، وتنظيم الموارد، والحفاظ على الروابط الاجتماعية، والتكيّف مع التهديدات دون فقدان القدرة على البقاء والصمود أو الوصول إلى مرحلة "الانهيار الداخلي"، فيبقى المجتمع منيعًا قويًا يصعب العبث بنسيجه ووعْيهِ، أي "التحصين ضد الفتن"، وسدُّ الفجوات التي تخدم مبدأ "فرِّق تَسُد". وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى الدراسة البحثية لفران نوريس التي تناولت موضوع "التعافي من الأزمات برأس المال الاجتماعي"، والكفاءة الجماعية، والموارد الاقتصادية. وبالتالي، تتجاوز المرونة القدرة الشخصية على تحمل المعاناة؛ فهي تعتمد على المؤسسات، والعلاقات، والدعم المادي، والشبكات التي يمكنها تقديم الدعم والاستجابة السريعة والضرورية لما يحتاجه أفراد المجتمع.

وفي إطار أدبيات رأس المال الاجتماعي، يُفرِّق عالم الاجتماع (روبرت بوتنام)، في دراسته لرأس المال الاجتماعي، بين نوعين: رأس المال الاجتماعي الترابطي، الذي يُعزِّز التضامن داخل المجموعة الواحدة، ورأس المال الاجتماعي الجسري، الذي يربط بين المجموعات المختلفة من خلال التعاون. وقد طوّر باحثون لاحقون مفهوم رأس المال الاجتماعي الرابط لوصف العلاقات بين المجتمعات المحلية ومؤسسات الدولة والجهات الفاعلة ذات النفوذ أو الموارد، (Putnam, 2000;

Woolcock, 2001). وتكتسب هذه الفروقات أهمية خاصة في السياق السوري. فالتماسك الوطني يتطلب أكثر من مجرد تعزيز التضامن داخل المجموعات المحلية؛ إذ يعتمد أيضًا على الثقة والتعاون بين هذه المجموعات، إلى جانب علاقات قائمة على مبادئ الشفافية والمساءلة بين المواطنين ومؤسسات الدولة. ولا يصبح البلد متماسكًا بمجرد أن يدعم كل مجتمع أفراده، بل ينمو التماسك عندما يتجاوز الناس الهويات المحلية ويتقبلون مسؤولية مشتركة ومستقبلًا مشتركًا.

وعطفًا على السياق السوري يمكننا القول إنه لا يمكن أن يقتصر التماسك المنشود على الأسرة أو القرية أو المجتمع المحلي، فهذه هي الخطوة الأولى لمفهومٍ وطني شامل للتماسك المجتمعي، وهذا الإطار يتطلب ثلاثة مستويات: الأول هو بناء هذا النوع من التماسك والتضامن والتكافل بين أبناء المنطقة الواحدة، أي على المستوى المحلي، ومن ثم إكمال هذا المسار بتعزيز هذا التماسك بين أبناء المناطق المختلفة، ويشمل من لديهم اختلافات أو خلافات يجب أن يتم العمل على تخطي الخلاف والنزاعات المتراكمة، ومن ثم المستوى الثالث هو بناء الثقة بين المؤسسات الرسمية والدولة والمجتمع ككل. وبما أن أولوية هذا النوع من البناء هي ضرورية على المستوى الوطني وعلى مستوى كامل للجغرافية السورية، فإن هذه الورقة تُولي أهمية عاجلة وكبرى لمناطق الجنوب السوري التي تتعرض لتدخلات خارجية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية والتي تفاقم حالات الهشاشة الداخلية. عندها يمكن للتضامن والتكافل المحلي أن يوفر دعمًا لأبناء هذه المناطق ويعزز صمودهم، على أهميته، لكنه لا يشكل بمفرده خلق جبهة اجتماعية وطنية موحدة. فلا يجب النظر إلى الأحداث والتطورات في الجنوب السوري وفي مناطق القنيطرة ودرعا مجرد شؤون محلية، بل إنها تؤثر على أمن البلاد وسيادتها ووحدتها الاجتماعية ككل.

وفي معرض الحديث عن التماسك المجتمعي، لا بد من الإشارة إلى أن المجتمع المتماسك لا يعني أن يفكر الجميع بنفس الطريقة أو أن يكتموا مخاوفهم ومشاكلهم واختلافاتهم، بل يحتاج إلى أن يتعامل الناس مع هذه الاختلافات والتحديات دون السماح لها بالتفاقم لتكون مدخلًا تستغله الأطراف الساعية إلى زعزعة الاستقرار الأمني والمجتمعي. هذا التحدي الذي تواجهه سوريا بين الحين والآخر يرتبط أيضًا بالتجارب والتحديات والنزاعات التي مرّ بها الشعب السوري خلال سنوات الثورة. فلم تقتصر الآثار على البعد الاجتماعي، بل امتدت لتشمل الثقة بالمؤسسات الرسمية لانحيازها المؤسسات لنظام الأسد وأساليب القمع التي تم اتباعها ضد أبناء الشعب السوري، وبذكريات مؤلمة وتصدعات اجتماعية كبيرة. فلا يمكن للتماسك المجتمعي المنشود أن ينمو إلا بمواجهة هذه الحقائق والتعامل معها بشكل جدي ومباشر وبناء جسور الثقة وتعزيزها بين مختلف مكونات المجتمع والدولة.

إن هذا التحدي لا يقتصر على الجغرافية السورية، بل إن هناك دولًا عديدة واجهت مثل هذه المحن والصعاب، حيث تكشف تجارب تلك الدول أن مهمة إيجاد وبناء الصمود المجتمعي لا ترتبط فقط بجوانب قدرة الدولة ومؤسساتها العسكرية، بل تتطلب أيضًا تفعيل واعتبار دور المجتمعات المحلية والاستثمار في قدراتها وشبكات التضامن فيما بينها وتعزيز الأدوار الفاعلة. فمثلًا، فنلندا طوّرت فكرة الأمن الشامل انطلاقًا من واجب مشترك: حماية المجتمع واستمرار الخدمات الحيوية لا يقتصر على الدولة فحسب، بل يشمل أيضًا المؤسسات والمواطنين. ويُعزّز هذا الجهد الثقة والوعي

العام والاستعداد داخل المجتمعات. وقد أظهرت الحرب في أوكرانيا ما يُمكن أن تُقدِّمه الجماعات المدنية والقادة المحليون والمتطوعون وشبكات التضامن للمجتمعات المتضررة من النزاعات، مساعدتها على الاستجابة والصمود. وفي فلسطين، وخاصة في قطاع غزة، في ضوء الصمود والكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي، ساعدت الأسر والجيران وشبكات الدعم الاجتماعي والمبادرات المحلية الناس على التأقلم والحفاظ على أشكال التماسك الاجتماعي والاستمرارية وسط الحرب والدمار والنزوح والتهجير والقتل ومحاولات زرع الفتنة والاقتتال الداخلي. تشير هذه التجارب مجتمعةً إلى أن الصمود يعتمد على أكثر من مجرد الموارد المادية والمؤسسات الرسمية. فالمجتمعات تحتاج أيضًا إلى الثقة والروابط الاجتماعية القوية والقدرة البشرية على استيعاب الصدمات والاستجابة للتهديدات. وهذا الأمر بالغ الأهمية في سوريا، حيث يُساعد تعزيز هذه الأسس على حماية المجتمعات والحفاظ على الوحدة الاجتماعية في ظل الضغوط الخارجية.

التفاوت الجغرافي والحاجة إلى تمكين المجتمع وبناء الثقة وتعزيز الأدوار

تتجاوز مهددات الصمود في سوريا الضغوط الاقتصادية المباشرة، مثل الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار، لتشمل تراجع الثقة أحيانًا بين السكان والمؤسسات، والتنافس على الموارد والخدمات المحدودة، والانقسامات الاجتماعية، وضعف المشاركة في صنع القرار. وتزداد خطورة هذه العوامل عندما تتداخل مع انعدام الأمن والنزوح والعودة غير المستدامة وتضرر مصادر الرزق، وضعف شبكات التضامن والتعاون والقدرة على الاستجابة الجماعية. وتبرز هذه التحديات بصورة متفاوتة بين المناطق، تبعًا لطبيعة المخاطر الأمنية والاقتصادية والخدمية التي تواجهها.

فليس كل الجغرافية السورية تعاني نفس مستوى الهشاشة، فهناك تفاوتات واعتبارات لكل منطقة. وبما أن هذه الورقة تركّز بشكل أساسي على المناطق الأكثر ضعفًا وهشاشةً، وبحسب التقارير والدراسات الميدانية، فإن القنيطرة ودرعا وريف دمشق الغربي تعاني من عدة تحديات وعوامل هشاشة، وذلك نتيجة للتدخلات الإسرائيلية والتوغلات التي انعكست سلبًا على الوصول إلى الأراضي الزراعية وتراجع الموارد المائية وضعف الخدمات. فوفقًا لتقرير شبكة الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS NET) الصادر في آب 2026، أدت هذه العوامل إلى تراجع مصادر الدخل للمزارعين ومربي المواشي وأصحاب المهن في تلك المناطق، فأصبح 60% من سكان درعا يحصلون على كميات مياه قليلة جدًا. كل هذه العوامل أدت إلى استنزاف دخل تلك الأسر والمجتمعات، مما يجعلهم مضطرين إلى الانتقال نحو مناطق أخرى أكثر استقرارًا وتكاليفَ أقل. ولا تقتصر آثار هذه الضغوط على الأوضاع المعيشية، بل تمتد إلى التماسك الاجتماعي والثقة بين السكان والسلطات. ففي دراسة The State of Social Cohesion in Syria الصادرة عن منظمة People in Need عام 2026، والتي استندت إلى مجموعات نقاشية شملت نحو 374 مشاركًا في عشر محافظات، خلصت النتائج إلى أن الفقر والبطالة يمثلان محرّكين أساسيين للتوترات المجتمعية.

وعليه، فإن المناطق التي أُشير إليها في النص تُعتبر الأكثر هشاشة، والتي يجب جعلها أولوية وطنية لتعزيز المجتمعات داخل هذه الجغرافية، وتمكين أبناء هذه المناطق وتثقيفهم سياسيًا وأمنيًا، وتعزيز القدرة على الاستجابة والتكيف مع الظروف

الأمنية المتغيرة، وترسيخ الوعي بطبيعة المخاطر والسيناريوهات المحتملة، وتقديم الدعم اللازم. واستنادًا إلى ما تقدّم من تحليل، تبرز مجموعة من المسارات والمواضيع التي يمكن أن تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتزيد قدرة المجتمع على المواجهة في ظل التحديات التي تمر بها البلاد، وفي مقدمتها:

تعزيز التماسك المجتمعي: من خلال العمل على الحد من الانقسامات الاجتماعية والمناطقية، وتعزيز التضامن الوطني عبر إطلاق مبادرات مشتركة لترسيخ علاقات التضامن والتعاون بين أفراد المجتمع، وتشجيع الأنشطة التطوعية للشباب من خلفيات ومناطق مختلفة لمواجهة التحديات الراهنة ومناقشة الواقع الخدمي والتنموي.

بناء الثقة: ترسيخ الثقة بين مكونات المجتمع ومؤسسات الدولة من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمحاسبة.
رفع مستوى الوعي الشعبي: من خلال تعزيز الثقافة السياسية والمدنية والأمنية والإعلامية ومواجهة الشائعات والخطاب الإعلامي الموجَّه.

تمكين المجتمعات المحلية وتطوير الإمكانات والمهارات الموجودة: عبر إشراك الشباب في تنفيذ الأنشطة الهادفة إلى رفع المهارات والقدرات والكفاءات المحلية.

تعزيز الصمود المجتمعي: من خلال إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر هشاشة وربط التماسك المجتمعي بالتعافي الاقتصادي والتنمية المحلية، وتعزيز وتسهيل عمل المبادرات المجتمعية وتسريع المشاريع التي تستهدف هذه المناطق، وتشجيع الأعمال التطوعية ودعمها بشكل مستمر وفعّال.

تبنّي مقاربة شاملة للأمن الوطني تُعنى بالمجتمع وأفراده: أي تجاوز المقاربة العسكرية والأمنية نحو منظومة تجمع بين الأمن والاستقرار والوعي والتمكين المجتمعي.

تفضي هذه المعطيات إلى استنتاج مفاده أن الوعي المجتمعي وصلابته وتماسكه يُعتبر جزءًا من الأمن الوطني الكلي، ولا بد أن يُدرَك جيدًا أن هذا الوعي لا يتشكل بدون بيئة سياسية وأمنية وثقافية تبنيه وتعززه. فعندما نتحدث عن الوعي الأمني لا نعني نشر الخوف والهلع أو وضع المجتمع تحت حالة من الضغط النفسي والإجهاد، بل ما نعنيه هو تمكين المواطنين من فهم طبيعة التهديدات، والتحقق من المعلومات، وإيجاد قنوات تواصل يقظة وفعّالة وذات استجابة سريعة لتجنب الإشاعات والحملات الإعلامية التي تهدف إلى التضليل والتحريض.

فالجغرافية المضطربة لا تتأثر بالأحداث الميدانية وحدها، بل أيضًا بالطريقة والشكل اللذين تُفهم بهما هذه الوقائع، وبكيفية تعاطيها وتناولها وتحليلها داخل المجتمع. حيث يمكن للمعلومات المنقوصة والمضللة والموجهة أن تشيع الخوف والاضطراب والهلع، وتضخّم المخاوف، وتزرع الشكوك بين السكان ومؤسساتهم، أو تؤجج حساسيات محلية. لذلك يجب أن يكون هناك تواصل شفاف يرقى إلى مستوى الحدث، ومراقبة الخطاب الذي يحوّل الاختلافات المحلية إلى أنواع صراع وسجال.

وفي المحصلة، فإن التهديدات الداخلية والتدخلات الخارجية، ولعل أبرزها الانتهاكات الإسرائيلية، لا تستفيد فقط من الإمكانات وتنوع الأدوات والتفوق العسكري والتقني، بل تذهب أبعد من ذلك، فهي تستغل الضعف والانقسام وهشاشة الداخل والمجتمعات المحلية. فالمجتمع المنهك والضعيف اجتماعيًا واقتصادياً وسياسيًا وثقافيًا هو أكثر عرضةً للانقسام والتمزق، ويصبح من السهل العبث بأمنه واقتصاده. وتبعًا لذلك، فإن تحصين الجبهة الداخلية والعمل على زيادة تماسكها وترابطها ورفع الوعي الجمعي بالمصير المشترك وحجم التحدي المحدق بالجغرافية السورية ضرورة وطنية في هذه المرحلة. وهذا يجب ألا يُفهم بوصفه استجابة مؤقتة أو طارئة، بل باعتباره مسارًا وطنيًا منظمًا وتراكميًا ومستدامًا، وهذا المسار يبدأ ببناء الثقة وتعزيز عوامل التماسك المجتمعي بين أفراد المجتمع أنفسهم، وهناك مستوى آخر وهو بناء هذا الأساس بين المجتمع والدولة والمؤسسات. على أهمية هذا المسار وهذه الاستجابة، فإن التماسك المجتمعي لا يمنع العدوان منفردًا ولا يحلّ محل مسؤولية الدولة وحماية السيادة، لكنه بكل تأكيد يعزز المنعة والصلابة الاجتماعية والقدرة على احتواء التداعيات، ويسدّ الفجوات والمداخل التي يستفيد منها من يريد إضعاف البلاد وجعلها منهزمة الإرادة والشعور، وألّا تكون الهشاشة الداخلية مكسبًا سياسيًا واجتماعيًا لأطماع الاحتلال وأدواته.